

أكد اتحاد شباب الثورة على أن قضية التمويل الأجنبي كشفت مدى تبعية المجلس العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، وأثبتت أن نظام مبارك مازال يحكم، وأن الكذب المتتالي للنظام الحالي في قضية التمويل كان محاولة لشغل الرأي العام عن دماء المصريين التي أهدرت دون محاسبة أو قصاص لأحد بقضية أخرى سيكون في نهايتها عدد من المصريين ككبش فداء لهذه القضية .

وتساءل الاتحاد في بيان أصدره اليوم، الجمعة، عن ارتباط المستشار عبد المعز إبراهيم بانتخابات مجلس الشعب وقضية التمويل، مطالبا بمحاسبة المجلس العسكري والجنزورى وأبو النجا ووزير العدل والمستشار عبد المعز إبراهيم.

وأشار اتحاد شباب الثورة إلى أن قضية التمويل الأجنبي وتفسير الأجنب بهذه الطريقة فضحت مدى تبعية المجلس العسكري للسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ومدى التداخل والتحالف بين المجلس العسكري وأمريكا.

وتساءل الاتحاد لماذا يكون المستشار عبد المعز إبراهيم هو رئيس اللجنة العليا للانتخابات وفي نفس الوقت هو الذى يبت في قضية التمويل، وبعد ذلك يعلن عن تنحيه عن القضية، هل لا يوجد قضاة آخرين في مصر؟

وأكد الدكتور هيثم الخطيب، عضو المكتب التنفيذي، لاتحاد شباب الثورة على أن القضية أثبتت أن القضاء المصرى فى حاجة إلى الاستقلال والتطهير نظرا للتدخل الدائم للمجلس العسكري فى شئون القضاء المصرى وإصرار المجلس العسكري على أن يحتفظ بسلطة القضاء .

وأضاف حمادة الكاشف، عضو المكتب التنفيذي لاتحاد شباب الثورة على أن طريقة مغادرة الأجانب من مصر بجانب دخول الطائرة الأمريكية إلى مطار القاهرة لأخذ الأجانب دون إذن مسبق تثبت على أن هناك تعمد إلى إهدار كرامة المواطن المصرى بعد الثورة، وذلك بعد أن تم استحلال دمائه فى أحداث ماسبيرو ومحمد محمود وأحداث مجلس الوزراء وأحداث بورسعيد وأحداث شارع منصور .

كما طالب الاتحاد بمثل المجلس العسكري للتحقيق فى هذه القضية أمام مجلس الشعب بجانب الدكتور كمال الجنزورى، رئيس مجلس الوزراء، ووزير العدل والوزيرة فائزة أبو النجا فى تلك القضية، وتشكيل لجنة قضائية مستقلة تحاسب المجلس العسكري ومجلس الوزراء فى تلك القضية والنظر مرة أخرى فى مدى جدية هذه القضية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/03/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com